أثر القوانين والتشريعات الناظمة لعمل قطاع التأمين في نمو أعمال شركات التأمين السورية – دراسة ميدانية

*[1]الدكتورة يمن منصور **[2]علاء سام بلدية

(الإيداع : 2 آب 2023، القبول 2 تشرين اول 2023)

الملخص:

يؤثر النشاط الحكومي بقوة في الاقتصاد، فعندما تقوم الحكومة بترويج أي صناعة مثل التأمين أو الطب أو التكنولوجيا فإن ذلك سيعزز هذا القطاع وبالتالي تعزيز اقتصاده ودعم اقتصاد الدولة بشكل عام. أو من خلال السياسة المالية كمصطلح اقتصادي يعني جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات للتأثير في الإيرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمهما أو تركيبتهما، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى.

تناولت هذه الدراسة العوامل الحكومية وأثرها في نمو حجم الأعمال وتوسع الأنشطة لشركات التأمين، ، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي، عن طريق استبانة تم توزيعها على عدد من العاملين في شركات التأمين، تضمنت أسئلة عن مدى التزام شركات التأمين بالأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع التأمين، ومدى حاجة القوانين المتعلقة بقطاع التأمين إلى التحديث، ونظرتهم عن أثر تشريعات التأمين على حجم أقساط شركات التأمين، ومدى ملائمة قوانين التأمين للاحتياجات الفعلية لهذا القطاع، وعن الإعفاءات الضريبية المشجعة لتوسع نشاطات شركات التامين، كما تم تحليل الاستبانة عن طريق برنامج SPSS واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة كاختبار .One sample t.test.

ووجد الباحث من خلال هذه الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الحكومية في نمو أعمال وتوسع أنشطة شركات التأمين، وفي زيادة وتنويع استثماراتها وشراكاتها، والمبالغ التي تحتفظ بها لمواجهة سداد الالتزامات والاحتياطيات وقبولها لعقود تامين تحتاج الى عمليات إعادة تأمين.

الكلمات مفتاحية: التأمين، رقم الأعمال، الأنشطة التأمينية، التشريعات، القوانين.

*1 أستاذ، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

**2 طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The Impact of the Laws and Legislation Regulating the work of the Insurance Sector on the Growth of the Business of Syrian Insurance Companies – a Field Study

Dr. Yomn Mansour[1]* **Alaa Sam Baladieh[2]****

(Received: 2 August 2023, Accepted: 2 October 2023)

ABSTRACT :

Government activity strongly affects the economy. When the government promotes any industry such as insurance, medicine, or technology, this will strengthen this sector and thus enhance its economy and support the country's economy in general. Or through spending policy" as an economic term that means a set of measures and procedures taken by governments to influence public revenues and expenditures by changing their size or composition, in pursuit of achieving a set of goals determined by the general directions of government policy on the one hand, and the economic circumstance on the other hand.This study dealt with government factors and their impact on the growth of business volume and expansion of activities for insurance companies, where the insurance sector is considered one of the important and vital sectors, through the main role played by insurance companies in the economic system in general, in reducing risks and compensating those affected, which leads to development and stability Economic activity, through a questionnaire distributed to a number of workers in insurance companies, which included questions about the extent to which insurance companies comply with regulations and laws related to the insurance sector, It included questions about the extent to which insurance companies adhere to regulations and laws related to the insurance sector, the extent to which laws related to the insurance sector need to be updated, and their view of the impact of insurance legislation on the size of premiums for insurance companies, and the extent to which insurance laws are appropriate to the actual needs of this sector, and about tax exemptions that encourage the expansion of the activities of insurance companies. The questionnaire was analyzed using the SPSS program and appropriate statistical tests were used, such as One sample t.test. Through this study, we found that there is a statistically significant effect of governmental factors in the growth of business and expansion of the activities of insurance companies, and in increasing and diversifying their investments and partners, and the amounts they keep to meet the payment of obligations and reserves and their acceptance of insurance contracts that require reinsurance operations

Keywords: insurance, turnover, insurance activities, legislation, laws.

*3 Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .

** 4 PhD Student, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمه:

يعد التأمين وسيلة لتخفيض حالة عدم اليقين الناتجة عن عدم القدرة على توقع الخسارة المستقبلية، فشركات التأمين لديها القدرة على التنبؤ وتوقع الخسارة بصورة أكثر دقة من الأفراد نتيجة لتجميع الأخطار المتجانسة وتطبيق بعض الآليات العلمية والأساليب الاحصائية والرياضية كقانون الأعداد الكبيرة وتحديد قيمة الخسارة المتوقعة مستقبلا، كما يعد التأمين وسيلة لتخفيض حالة عدم اليقين الناتجة عن عدم القدرة على توقع الخسارة المستقبلية. وعند تخفيض درجة عدم اليقين تزداد الدقة في توقع الخسارة وبذلك يمكن توزيعها على المؤمن لهم على شكل أقساط يدفعونها عند شرائهم المنتجات التأمينية.

ولذلك وضع المشرع بعض القيود والتي تمثل في حقيقتها المبادئ والقواعد الفنية والقانونية التي تحكم العلاقة بين أطراف العقد وتحول دون إساءة استغلال التأمين سواء من حيث افتعال الجريمة سعيا وراء مبلغ التأمين من ناحية أو الإثراء على حساب التأمين من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق سيتناول الباحث في هذا البحث العوامل الحكومية وأثرها في ربحية شركات التامين وحصتها السوقية.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الأساسية للبحث في عدم معرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل الحكومية كالتشريعات والقوانين والتسهيلات والقيود في نمو أعمال وتوسع أنشطة شركات التأمين وعدم وضوح الدور الذي تلعبه هذه العوامل في مؤشرات الأداء المذكورة.

وبالتالي فإنَّ مشكله البحث تتمثل هل يؤثر الالتزام بالعوامل الحكومية في رقم أعمال وتوسع أنشطة شركات التامين السورية وما مدى هذا التأثير؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول أثر العوامل الحكومية في نمو أعمال وتوسع أنشطة شركات التأمين، مما يساعد هذه الشركات على النهوض إلى مستويات أعلى؛ وإلى زيادة كفاءتها، وجذب المزيد من المنتجات والعملاء اليها، مما يؤدي إلى اتساعها وعمقها بما يحقق أهداف التطور والنمو المالي والاقتصادي للشركات العاملة في سورية. إضافة الى تفعيل دور الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار الأمثل، وتوضيح آلية الاستفادة منها في مجال المفاضلة على القرارات التوسعية مما يساعد الشركات على توجيه قراراتها بما يحقق لها أعلى ربحيه وأدنى معدل مخاطرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1-التعرف على توزع أقساط التأمين ومعدلات استحواذ الشركات على سوق التأمين السورية.

2-تحديد دور العوامل الحكومية في نمو الاعمال وتوسع الأنشطة لشركات التأمين السورية.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الفرضية الرئيسية التالية:

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل الحكومية في نمو أعمال شركات التأمين المدروسة، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لالتزام شركات التأمين بالقوانين والأنظمة وتحديث هذه التشريعات على نمو أعمال شركات التأمين المدروسة.

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لموائمة القوانين والتشريعات لحاجات الشركات والتطبيق الفعلي لهذه القوانين على نمو أعمال شركات التأمين المدروسة.

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتبعية شركات التامين لهيئة الاشراف على التامين والتخطيط الحكومي وتسعير المنتجات وفق نظام التامين الحالي على نمو أعمال شركات التأمين المدروسة.
- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الضريبية على نمو أعمال شركات التأمين المدروسة.

- منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الإحصائي لتحقيق أهداف البحث، بحيث تمَّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال المراجع والدوريات والمنشورات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع المدروس.

أما الجانب العملي فقد تم إعداد استبانة خاصة وزعت على عينة من الموظفين والمدراء العاملين في قطاع التأمين.

وتم استخدام الأدوات الإحصائية اللازمة كالمتوسطات الحسابية وحساب النسب، إضافة لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية كاختبار الفا كرونباخ واختبار ستيودينت.

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع الموظفين العاملين في شركات التأمين السورية والمسجلة في هيئه الاشراف على التأمين، ويبلغ عدد هذه الشركات 13 شركه.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (الخطيب، 2011) **الأسس النظرية والتنظيمية للتامين التقليدي بالجزائر**. الجزائر: جامعة وهران.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية القرارات التأمينية من ناحية العرض كعدد الشركات وحجمها ورأس مال الشركات وأهمية التنظيم والاشراف فيها وكفاءتها الإدارية واستثماراتها المختلفة، ومن ناحية الطلب من خلال حجم النشاط الصناعي والتوزع الجغرافي للنشاط الاقتصادي والانفاق الحكومي والأنظمة والقوانين والانفتاح الاقتصادي. واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي.

وأهم ما توصلت اليه الدراسة أنّ الاستفادة من النشاط التأميني ضعيفة في المجتمع الاقتصادي الجزائري وضعف تأمينات الأشخاص على الرغم من أنّ غالبية شركات التأمين الجزائرية تقوم بتقديم خدمات للأشخاص. وضعف معدل التوغل في السوق بالنسبة للقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام، وأنّ غالبيه شركات التأمين تعمل على جمع الأموال دون تشغيلها، وبقاء نشاط قطاع التأمين منحصراً في مجالات غير توسعية والجمود في وتيرة الخدمة وتسوية ملفات الحوادث.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة الخطيب بأن دراسة الخطيب ركزت على الية تسعير المنتجات التأمينية دون أن تتطرق إلى العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار ام عدم الاستثمار في منتج تأميني معين اما الدراسة الحالية سوف تتطرق إلى جدوى والى الية التسعير المناسبة لهذا المنتج والعوائد والارباح المحققة منه.

2-دراسة (زاهر، 2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين. بحث منشور في مجلة جامعة تشرين. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، "استنادا الى التشريعات الناظمة لعمل شركات التأمين"، ونسب الربحية لشركات التأمين، وبالتالي اتخاذ القرارات المستقبلية في هذه الشركات واعتمدت الباحثة في دراستها على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً، ودالة إحصائياً .وكانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين .وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، وأنه كلما كانت هنالك قوانين ناظمة مرنة وتسمح بالتحكم بالسيولة المالية

لشركات التأمين وفق احتياجات الشركات وبغض النظر عن الاحتياطيات المفروضة ونسب الضرائب المحددة، كانت القرارات المتخذة أكثر فائدة وربحية بالنسبة للشركات.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة زاهر بأن دراسة زاهر ركزت على معرفة أثر المتغيرات على الربحية دون التطرق الى توسع الاعمال والنمو كعوامل هامة لمؤشرات أداء شركات التأمين.

3- دراسة (يوسف، 2014). محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم محددات الطلب على منتجات التأمين في السوق السورية بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات والتي يمكن التأثير عليها بهدف زيادة الطلب التأميني والتحكم به ودراسة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الطلب التأميني وحجم الطلب التأميني. معتمداً في دراسته على المقاربة الاستنباطية واستخدم ايضاً بعض المؤشرات كمؤشر تغلغل التأمين ومؤشر كثافة التأمين، بناءاً على التشريعات والقوانين الناظمة لشركات التأمين والدعم الحكومي المقدم لقطاع التأمين الصحي.

وأهم ما توصلت اليه هذه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين كل من الدخل، الدخل والتمدن، تطور النظام المالي، ومستوى الوعي التأميني من جهة. والطلب على التأمين من جهة ثانية. وعدم وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين كل من البطالة، معدل الفائدة والنمو الاقتصادي من جهة والطلب على التأمين من جهة ثانية. ووجود تراخي من قبل المؤمنين وسوء استخدام لعقود التأمين الصحي الخاصة بالمؤمنين في القطاع الإداري نتيجة دفع قسم كبير من قيمة العقد من قبل الحكومة دعماً للموظفين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة يوسف بأن دراسة يوسف ركزت على دراسة التأمين الصحي كنموذج لنوع التأمين المتأثر بالتشريعات، بينما سيقوم الباحث في دراسته هذه بدراسة كافة أنواع عقود التأمين.

4- **دراسة:**

M (2018). Decision Making In Insurance Companies Using Data Science. ،Bolsoar USA: The Boston Consulting Group.

(صنع القرارات في شركات التأمين باستخدام علوم البيانات)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التجارب والبرامج التجريبية واستخدام العلوم الإحصائية في تجهيز القرارات في شركات التأمين والوصول إلى قرار منهجي ورابح، ودراسة الفروقات في معدلات الربحية بين الشركات التي تستخدم علوم البينات وتلك التي لا تقوم بتغيير ثقافاتها التنظيمية على المدى المتوسط والطويل. من خلال دراسة ثلاثة أبعاد في شركات التأمين وهي: اليقين ويقصد به احتمالية الربح، الوقت ويقصد به سرعة تنفيذ العقود والمطالبات، والتشريعات ويقصد بها الفوائد المترتبة على تغيير سياسات التسعير والدعم الحكومية، وأهم ما توصلت اليه الدراسة أنّ استخدام علم البيانات والتبؤات بمعدلات النمو والدخل الحكومية لا يحبط الموظفين ولا يثبّط من قدراتهم، بل يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقه، وأنّ الشركات التي تستخدم علم البيانات بطريقه منهجيه تحسنت هوامش أرباحها من ناحية القيمة ومن ناحية الاستثمار الأمثل للوقت.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة بولسواربأن دراسة بولسوار ركزت على أثر البرامج التجريبية وتوقعات النمو والدخل الحكومية في نمو أعمال شركات التأمين دون الطرق لأثر التشريعات والقوانين في ذلك النمو.**الإطار النظري للبحث:**

واقع التأمين في سورية

الحصص السوقية لشركات التأمين: كانت الحصص السوقية وفق فروع التأمين لكافة شركات التأمين العاملة في سورية متدرجة بدءاً من تأمين السيارات الإلزامي حيث كان له الحصة الأكبر بنسبه (34%) بمبلغ (9.3) مليار ليرة سورية، يليه فرع التأمين الصحي حيث بلغت نسبته (33%) من إجمالي أعمال السوق، ويليه تأمين السيارات الشامل في المرتبة الثالثة حيث شكل (11%) وبلغت أقساطه (11) مليار ليرة سوريه، وفي المرتبة الرابعة جاء تأمين الحريق بنسبه (9%) من إجمالي أقساط السوق، ومن ثم تأمين النقل والحوادث العامة.

أما السيطرة في السوق فيوضحها الشكل البياني التالي:

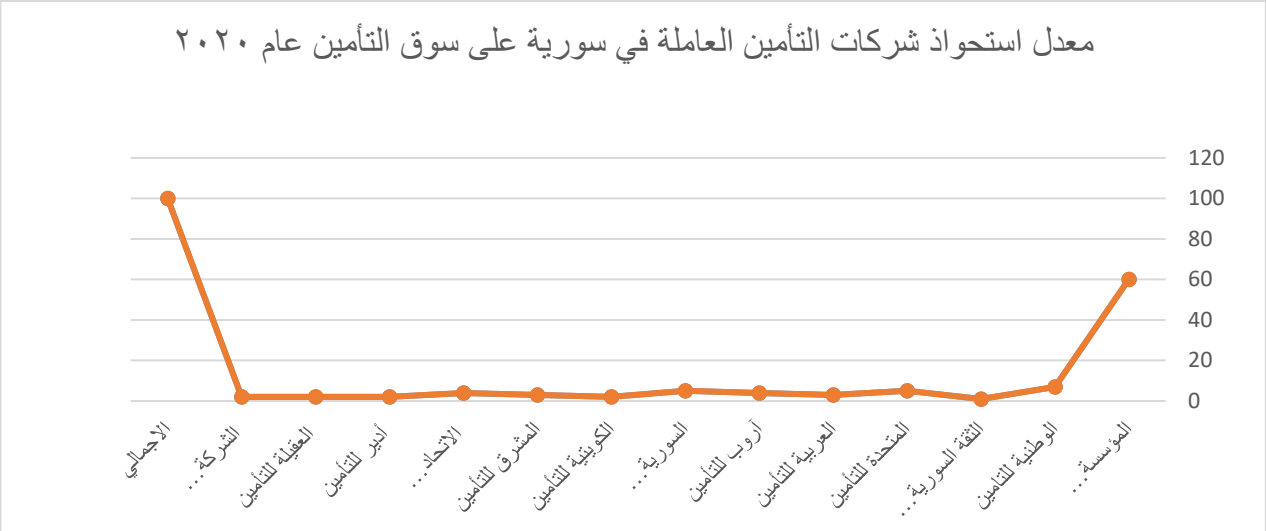

الشكل رقم (1) توزع أقساط التأمين عام 2020 بين شركات التأمين العاملة في سورية

ويظهر من الشكل السابق سيطرة المؤسسة العامة السورية للتأمين بنسبة (70%) و (30%) لشركات القطاع الخاص. وقد يرجع ذلك إلى فرض هيئة الإشراف على التأمين على الاتحاد السوري شركات التأمين أن تكون حصة المؤسسة أكثر من (90%) من بدلات التأمين الإلزامي، وكون عقود التأمين الصحي للعاملين في القطاع العام موجودة في محفظة المؤسسة العامة السورية للتأمين دوناً عن أي شركه تأمين أخرى.

تغلغل التأمين في سورية:

يقاس مؤشر تغلغل التأمين بقسمة حجم أقساط التأمين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي يبين لنا حجم قطاع التأمين الوطني بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل، ومدى مساهمة قطاع التأمين بالنسبة للاقتصاد.

الجدول رقم (1) تغلغل التأمين في سورية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2019 بالأسعار الجارية

العام	حجم الأقساط التأمينية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	تغلغل التامين
2008	12475037234	2448060000	5.095887043
2009	14308367430	2520705000	5.676335561
2010	18822423345	2801609000	6.718433352
2011	18497825914	3455222000	5.35358536
2012	16394342038	3024842000	5.419900292
2013	13901588765	2937561000	4.732357478
2014	11777774960	3562623000	3.305927953
2015	13336144662	4524911000	2.947272258
2016	19534039490	5696999000	3.428829721
2017	33510343597	8317173000	4.029054535
2018	25252815451	9588167000	2.633747978
2019	27333552563	11904318000	2.296104032

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام من 2008 حتى عام 2019 وبيانات هيئة الإشراف على التأمين.

ويورد الباحث الشكل التالي للوقوف على التغيرات في معدل تغلغل التأمين خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2019:

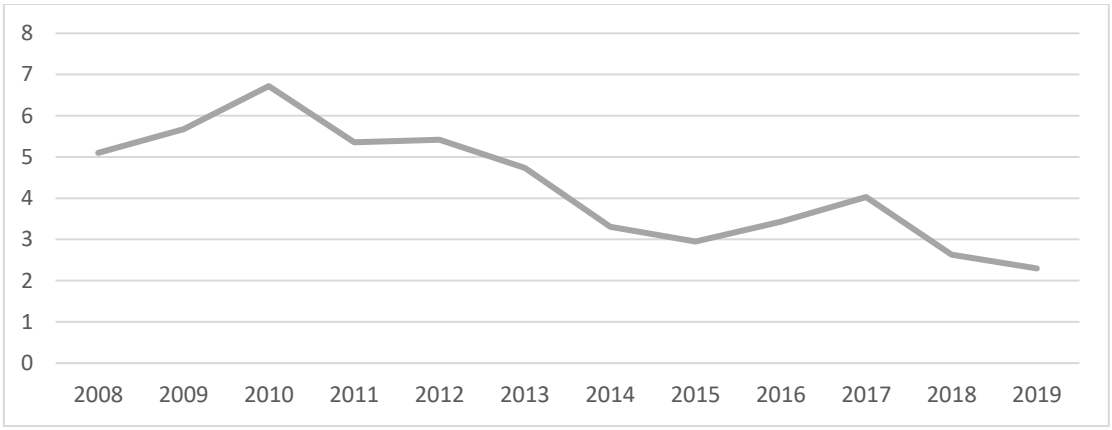

الشكل رقم (2) معدل تغلغل التأمين في سورية بين عام 2008 حتى 2019

حيث يلاحظ الباحث من الجدول والرسم البياني الموضح له، انخفاض مؤشر تغلغل التأمين في سورية خلال الفترة المدروسة، على الرغم من أن هذه الفترة هي التي دخل فيها قطاع التأمين الخاص إلى السوق السورية، ولكن هناك إحجام من قبل المواطنين السوريين عن القيام بعمليات التأمين لممتلكاتهم وأرواحهم، حيث يظهر من الجدول رقم (1) السابق أنّ قطاع التأمين كان يسهم عام 2008 بما يعادل (5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في حين انخفض عام 2019 إلى (2%).

المتغيرات الحكومية المؤثرة في القرار لدى شركات التأمين

لطالما كانت السياسات الحكومية مصدر تأثير في التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال رسم خطوط السياسة النقدية والسياسة المالية وصولاً إلى سياسة التعليم والتوظيف كما أن العوامل القانونية والحكومية يمكن أن تمثل نوعاً من الفرص والتهديدات لأية منظمه مهما كان حجمها أو نشاطها أو شكل ملكيتها، ونتيجة للتداخل الشديد بين دول العالم المختلفة نتيجة التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والعلاقات بين الدول فإنّ أثر النواحي السياسية والقانونية والحكومية لم يعد مقتصراً على مستوى الدولة الواحدة وإنما أصبح أثراً ممتداً بين الدول المختلفة.

فمن ناحية البيئة السياسية، لا بد لأية منظمة أن تعمل على دراسة وتحليل البيئة السياسية التي تعمل فيها، وهذه الدراسة لا يمكن أن تتوقف أو تنتهي طالما أنّ هذه الظروف والقوى في حالة تغيير مستمر، ومن أهم النماذج التي تستخدمها الشركات للتنبؤ بالبيئة السياسية هو النموذج الذي استخدمته شركه آرثر دي ليل "وهي أول شركة استشارية في العالم تعمل على مساعدة الشركات على اكتشاف فرص النمو الجيدة وبناء قدرات ابتكارية وتقديم الحلول المتطورة" ويتكون من دراسة وتحليل خمسة معايير:

1- مستوى التنمية الاجتماعية السائدة في البلد.
2- مستوى التقدم التكنولوجي في المجتمع.
3- درجة وفرة الموارد الطبيعية.
4- مستوى الهدوء والاستقرار المحلي.
5- نوع النظام السياسي.

وقدمت جينسي جينزبيرغ "وهي محامية أمريكية وأستاذة القانون في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا" نموذجاً أكثر شمولاً ويتضمن أحد عشر عاملاً وهي:

1- نوع الحكومة: هل هي جمهورية أم ملكية أم برلمانية.
2- درجة الاستقرار السياسي.
3- درجة جودة إدارة الاقتصاد الحكومي.
4- التغيير في السياسة الحكومية.
5- الاتجاه نحو الاستثمارات الأجنبية.
6- علاقة الدولة بباقي دول العالم.
7- الاتجاه نحو تعيين الإدارات من الأفراد الأجانب.
8- علاقة الدولة بحكومة الشركة الأم في حال كان للشركة إدارة خارجية.
9- درجة نفوذ الاتجاهات المضادة للقطاع الخاص.
10- درجة عدالة وأمانة الاجراءات الحكومية.
11- درجه التقارب بين الحكومة والشعب.

تطور التشريعات والقوانين الناظمة لقطاع التأمين في سورية:

يبين الجدول الآتي القوانين والمراسيم الصادرة بخصوص شركات التأمين العاملة في سورية:

الجدول (3) القوانين والمراسيم الصادرة بخصوص شركات التأمين العاملة في سورية

العام	الجهة	القرارات
2004	رئيس الجمهورية	المرسوم رقم 68 إحداث هيئة الاشراف على التامين
2005	رئيس الجمهورية	المرسوم رقم 43 الناظم لأعمال قطاع التامين
2006	هيئة الاشراف على التامين	61-تأسيس الاتحاد السوري لشركات التأمين
2008	هيئة الاشراف على التامين	1915-نظام التأمين الالزامي
		1916-نظام التأمين الالزامي للمركبات
		155-مديونية الاطراف ذات العلاقة
		210-نظام هامش الملاءة
2009	هيئة الاشراف على التامين	49-التأمين الإلزامي على المنشآت
		288-الحد الاقصى للتعويض الذي يمنحه الصندوق للمتضررين
		285-نظام مسوي الخسائر وأسس تنظيم أعماله
		284-تعليمات وقواعد ممارسة المهنة وآدابها
		279-تشكيل لجنة حل النزاعات
		285-أسس ترخيص مسوي الخسائر
		286-قرار إجراءات الوساطة في شركات التأمين
2010	هيئة الاشراف على التامين	329-نظام ادارة المخاطر_
		345-نظام شركات ادارة نفقات التامين الصحي
		351-تعديل قرار الاحتياطيات الفنية
		385-نظام وسطاء إعادة التأمين
		332-اضافة مادة الى نظام صندوق تعويض متضرري حوادث السير_
		372-نظام الاستثمار في شركات التأمين
		344-قرار أسس استخدام موظفين غير سوريين
		385-أسس ترخيص وسطاء إعادة التأمين
2011	هيئة الاشراف على التامين	411-تحديد نسبة مساهمة المصارف في شركات التامين
		395-التزام شركات ادارة النفقات TPA باعتماد نظام البطاقة الالكترونية
2013	هيئة الاشراف على التامين	100-تعديل تعويضات صندوق تعويض متضرري حوادث السير
2014	هيئة الاشراف على التامين	74-تعليمات وألية عمل صندوق تعويض الحوادث مجهولة المسبب
2015	هيئة الاشراف على التامين	52-تحديد بدلات اعتماد المدققين وطي القرار
		49-إلزام الشركات بتزويد الهيئة بالبيانات المالية الربعية
2016	هيئة الاشراف على التامين	19-تعديل البدلات التي تتقاضاها الهيئة
		18-تعديل قرار ترخيص مسوي الخسائر
2018	هيئة الاشراف على التامين	59-قرار صندوق الرعاية الاجتماعية
		41-نظام وسطاء التأمين
		28-تعديل سقف تعويضات صندوق تعويض متضرري حوادث السير مجهولة المسبب
		61-قرار تشكيل لجنة ادارة صندوق الرعاية الاجتماعية
		45-اضافة بدلات شركات الوساطة
		170-بدل الاشراف
		86-نظام خبراء الحوادث
		93-شروط تعاقد القطاع الإداري مع شركات إدارة نفقات التأمين الصحي

		27-تنظيم آلية انتقال الموظفين في شركات التأمين والإدارة وشركات إدارة النفقات الصحية
		60-نظام حوكمة الشركات
		79-تعديل أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية
2020	هيئة الاشراف على التامين	42-تعديل نظام صندوق الرعاية الاجتماعية
		67-تعديل نظام الحوكمة
		83-تعديل الحد الأقصى لاكتتاب شركات التأمين في فرع الإلزامي
		68-تعرفة التأمين الإلزامي للدراجة الكهربائية (ثلاث عجلات)
		73-تعديل نظام صندوق الرعاية الاجتماعية
		45-تعديل جداول تعرفة التامين الالزامي للسيارات السورية وغير السورية
		7-تعديل قرار الاحتياطات الفنية
		9-قرار تنظيم مهنة وسطاء التأمين
		14-قرار تنظيم عمل شركات إدارة النفقات الطبية
2021	هيئة الاشراف على التامين	93-قرار صيرفة التأمين
		92-تعديلات على قرار ضوابط عمل مصارف التمويل الاصغر
		66-قرار الاستثمار
		7-تعديل قرار صندوق الرعاية الاجتماعية
		89-تعديل حدود التزامات جهة التأمين في التعويض
		35-اعتماد المحاسبين القانونيين
		34-تعديل البدلات التي تتقاضاها الهيئة
		88-الناظم لمهنة مستشاري التأمين
		45-تعديل قرار الوسطاء
		48-تعديل قرار الوكلاء
		57-قرار المديونية
		43-قرار إحداث مجمع إعادة تأمين المصارف الشاملة
		42-تعليمات عمل مصارف التمويل الأصغر في مجال التأمين

المصدر: من إعداد الباحث

لذا يمكن القول بأنّ المقصود بالعوامل الحكومية والقانونية هو القرارات والقوانين التي تشرعها الحكومات بما يؤثر على منشآت الأعمال، ويجبرها على تغيير عملياتها أو سياساتها وأهدافها واستراتيجياتها، كالدعم الحكومي لقطاعات معينه واعفائها من الضرائب. أو رفع القيود عن عمليات الاستيراد الخاصة ببعض السلع، أو اي تعديل في دستور البلاد يشرع إتاحة الفرصة للمستثمرين في الدخول في مجالات معينه كانت حكراً على القطاع الحكومي.

ففي البلدان التي يتصف فيها الحكم بالطابع الإسلامي، نجد عزوفاً عاماً عن عمليات التأمين، ناتج عن تحريم رجال الدين لعمليات التأمين إلّا وفق ضوابط شرعية محددة مسبقاً، كأن تكون شركة التأمين تعمل وفق مبادئ التكافل المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال في حال انقضاء فترة التأمين "التكافلي" مع وجود أموال فائضة لم تصرف كتعويضات، يكون العميل مخيراً بين أحد الخيارات التالية:

1. استعادة نصيبه من الفائض.
2. استخدام الفائض لتجديد وثيقة التأمين "التكافلي" لفترة أخرى.
3. التنازل عنها لصالح الشركة لقاء حسن أدائها.

وبالتالي نجد تغييراً جذرياً في مفهوم التأمين وانتشاره وتوسعه تبعاً لظروف الدولة سياسياً أو حكومياً وقانونياً.

مؤشرات أداء شركات التأمين

سيتناول الباحث في هذا المبحث مؤشرات أداء شركات التأمين والنسب التي يتم من خلالها تقييم أداء هذه الشركات، حيث تتمثل هذه المؤشرات بالنمو في حجم الأعمال والتوسع في أنشطة تأمينية جديدة.

النمو في حجم الأعمال:

تسعى الشركات دائما إلى توسيع نطاق أعمالها أفقياً عن طريق توسيع نطاق منتجاتها وعمودياً عن طريق طرح خدمات جديدة خاصة بالمنتج الواحد، وبالتالي لابد للشركات والمنظمات من التركيز على عده نقاط تساعدها على النمو في حجم أعمالها وتلخص بالنقاط التالية (ماء البارد، 2014):

- المنتجات الجديدة: إن غالبية المنظمات تجد صعوبات في الحفاظ على معدل نمو المبيعات نتيجة لتشبع السوق بالمنتج الحالي، وبالتالي لابد من طرح منتجات جديدة تلبي رغبات في السوق وتحافظ على المكانة التنافسية والسوقية للمنظمة.
- النمو الاقتصادي: إنّ النمو الاقتصادي المحقق يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الكلي والذي يؤدي إلى تنشيط الطلب العام والذي يكون فرصة مناسبة للمنظمة لزيادة رقم أعمالها وتحقيق النمو، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو المنظمات علاقة طرديه متبادلة حيث أنّ ارتفاع الناتج المحلي الخام ما هو إلا نتيجة لأداء المنظمات على مستوى تحقيقها للقيمة المضافة والتي تنتج أصلا عن ارتفاع رقم الأعمال.
- التغير الدائم في أذواق المستهلكين: تؤدي أعمال الترويج إلى تغيير الدائم في أذواق المستهلكين وهذا التغير يعتبر فرصه للمنظمات لرفع رقم أعمالها، إلا أنّ ذلك يتوقف على قدرات المنظمة الإبداعية ومراقبتها لسلوك المستهلكين، وتوقع التغيرات المحتملة لأذواقهم ودوافع الشراء لديهم.

وللوقوف على واقع النمو في حجم الأعمال لشركات التأمين العاملة في سورية، يورد الباحث الجدول التالي الذي يبين إجمالي أقساط شركات التأمين في سورية بين عام 2018 و2019 بدون التأمين الإلزامي على السيارات وذلك لكي نحصل على مقارنة أكثر واقعية باعتبار التأمين الإلزامي على السيارات يكون عن طريق فرض حصص من هيئة الإشراف على التأمين عن طريق الاتحاد السوري لشركات التأمين، كما أن هذه البيانات قد أخذت من واقع ميزانيات شركات التأمين العاملة في سورية وبيانات هيئة الاشراف على التأمين، وحيث أن آخر ميزانية صادرة للمؤسسة العامة السورية للتأمين كانت في علم 2019 فإن الباحث يورد الجدول التالي للمقارنة بين عامي 2018 و 2019.

الجدول رقم (2) إجمالي اقساط شركات التامين العاملة في سورية بدون التأمين الإلزامي بمقارنة ثلاثة أرباع من عام 2018 مع ثلاثة أرباع من عام 2019

الشركة	ثلاثة أرباع عام 2018	ثلاثة أرباع عام 2019	معدل النمو %
المؤسسة العامة للتأمين	9,905,947,329	10,738,087,167	8.40
الوطنية للتامين	1,313,910,267	1,393,025,640	6.02
الثقة السورية للتأمين	105,018,453	160,005,561	52.36
المتحدة للتأمين	715,936,447	985,481,410	37.65
العربية للتأمين	689,579,343	554,927,644	-19.53
آروب للتأمين	531,289,935	647,588,450	21.89
السورية العربية للتامين	825,488,041	946,104,858	14.61
الكويتية للتأمين	263,013,205	291,861,054	10.97
المشرق للتأمين	529,120,329	501,860,957	-5.15
الإتحاد التعاوني للتأمين	430,248,223	753,039,564	75.02
أدير للتأمين	270,943,183	313,584,608	15.74
العقيلة للتأمين	836,042,735	330,980,205	-60.41
الشركة الإسلامية للتأمين	247,941,130	403,944,199	62.92
معدل النمو العام			16.96

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الإشراف على التأمين

حيث يلاحظ الباحث من الجدول رقم (2) السابق أن نسبة النمو في حجم الأعمال اختلفت من شركة لأخرى حيث حققت الشركة الاسلامية السورية للتأمين أعلى معدل نمو في حجم الأعمال بنسبة (63%) تقريباً في حين تراجع رقم أعمال شركه العقيلة للتأمين التكافلي بنسبه كبيره جداً وصلت إلى انخفاض مقداره (60%) من رقم أعمالها السابق، بينما حققت غالبية شركات التأمين الأخرى نمواً مقبولاً في أرقام أعمالها.

التوسع في أنشطة تأمينية جديدة:

إنّ التطورات الاقتصادية المتسارعة تفضي إلى ضرورات تأمينية جديده تواكب هذه التطورات مما يفرض على شركات التأمين التوسع في أنشطه تأمينيه جديده وطرح وثائق تأمين لم تكن قابله للطرح سابقاً.

فعلى سبيل المثال تشهد سورية بدءاً في عملية إعادة الإعمار وتتطلب هذه العملية منح الأمان للمستثمرين للبدء بأنشطتهم، ولابد من تحقيق عامل الاستقرار لهؤلاء المستثمرين عن طريق منح التسهيلات الائتمانية والتسهيلات التأمينية والتغطيات المناسبة أيضاً، فلا بد من رفع سوية التأمين الهندسي مثلا لدى كافة شركات التأمين في سورية من ناحية تسهيلات الاكتتاب ورفع قيمة التغطيات.

ولابد من توفير عقود نقل للبضائع مختلفة الشروط لكي تلبي كافة احتياجات السوق، وطرح عقود نقل بري وبحري وجوي أيضاً لدى كافة الشركات، إضافةً إلى ضرورة تقديم التسهيلات في عمليات إعادة التأمين من ناحية توريد القطع الأجنبي للشركات المعيدة لتتمكن من تغطية الحوادث داخل سورية بالعملة الأجنبية مما يشعر المستثمرين الأجانب بالأمان وفسح المجال أمام شركات التأمين الخاصة للقيام بعمليات تأمين السفر، بما يخلق جواً من التنافسية لديها يشجعها على تقديم أفضل العروض وأفضل الخدمات (يوسف، 2014).

كما أنّ التطورات الحاصلة في المجال الطبي لا تترك مجالاً لشركات التأمين في الابقاء على العقود التي تقدمها كما هي، بل تتطلب منها المواكبة الدائمة للتحديثات في المجال الصحي والطبي، حيث نلاحظ أنّ شركات التأمين العاملة في سورية تسعى دائماً إلى مواكبة أحدث التطورات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق طرح منتجات تأمينية جديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بعمليات تأمين على الأجهزة الخلوية لمن يرغب، كما قامت المؤسسة العامة السورية للتأمين بتوسيع نطاق التغطية فيها بالنسبة للتأمين الصحي بحيث سمحت للمتعاقدين معها صحياً بالاستطباب داخل المشافي العسكرية في المحافظات وهي مشافي مصنفة خارج نطاق مزودي الخدمات الطبية، كما دعت هيئة الإشراف على التأمين إلى تفعيل دور التأمين الصغير في المجتمع السوري، وهو القيام بعمليات تأمين على الممتلكات قليلة الثمن كنوع من أنواع التوسع في أنشطة تأمينية جديدة من قبل الشركات وتحفيز السوق للقيام بعمليات التأمين انطلاقاً من عمليات التأمين الصغير.

الإطار العملي للبحث

للتعرف على أثر العوامل الحكومية في نمو اعمال شركات التامين، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من العاملين بلغ عددها 324 عاملا وفق استمارة معدة لهذا الخصوص، حيث بلغ تعداد مجتمع البحث (1904) عاملاً وتم حساب حجم العينة اعتماداً على القانون الآتي:

$$\tilde{n} \geq \frac{N.Z^2_{1-\frac{\alpha}{2}}.r.q}{N.d^2 + Z^2_{1-\frac{\alpha}{2}}.r.q}$$

$$Z_{1-\frac{\alpha}{2}} = 1.96$$

$$\mathrm{d} = 0.05$$

$$r = q = 0.5$$

وعند مستوى دلالة 5% بلغ حجم العينة (320) على الأقل.

حيث Z قيمة المتحول المعياري وتساوي 1.96 عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة α=0.05.

r: نسبة تواجد الخاصة في المجتمع المدروس.

d: الحد الأعلى للخطأ المسموح به عند تقدير المؤشرات d=0.05.

تم توزيع 350 استبانة على العاملين في شركات التأمين السورية كافة وتم استعادة 324 استبانة صالحة للتحليل بنسبة اجابة (92.57%) والجدول (4) يبين توزع أعداد المجيبين حسب الشركات.

الجدول رقم (4): توزع أعداد المجيبين حسب الشركات

الشركة	المتحدة	السورية العربية	آروب	السورية الوطنية	العربية- سورية	الكويتية	الثقة السورية	المشرق العربي	أدونيس للتأمين – أدير	الاتحاد التعاوني	العقيلة	الإسلامية
عدد المجيبين	32	34	30	23	28	21	31	32	26	33	19	15

المصدر من إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V20) Statistical Package For Social Sciences كما تم استخدام مستوى دلالة (5%)، حيث تم استخدام الأساليب الاحصائية الآتية:

1. اختبار ألفا كرونباخ وذلك لمعرفة مدى ثبات فقرات استمارة المقابلة.
2. اختبار ستودنت لعينة واحدة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات المطلقة والنسبية.

وصف أداة البحث:

أداة البحث:

استخدم الباحث أسلوب الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تصميم استبانة موجه للعاملين في شركات التأمين السورية حيث اشتملت الاستبانة على الأجزاء الرئيسة التالية:

1.الجزء الأول: معلومات خاصة بالشركة تشمل اسم الشركة، مقرها، تاريخ التأسيس (سنة التأسيس)، عدد فروع الشركة.

2.الجزء الثاني: معلومات عامة عن المجيبين وتشمل طبيعة العمل (مدير، رئيس قسم، موظف إداري)، المستوى التعليمي (دراسات عليا، جامعي، معهد متوسط، ثانوي أو أقل)، الاختصاص الدراسي، وسنوات الخبرة.

3.الجزء الثالث: ويشمل:

1. محور النمو في حجم الأعمال ويتكون من (7) عبارات
2. محور العوامل الحكومية ويتكون من (9) عبارات،

ويجاب على هذه العبارات باستخدام إحدى الإجابات الخمسة لمقياس (ليكرت) ، كالآتي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق ، موافق بشدة) وتأخذ الإجابات السابقة الدرجات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) على الترتيب ويبين الجدول الآتي طريقة تقييم العبارات وفق ليكرت.

الجدول رقم (5): تقييم العبارات وفق ليكرت

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	1.00–1.79	1.80–2.59	2.60–3.39	3.40–4.19	4.20–5.00

صدق الأداة:

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى. والجدير بالذكر أن الباحث استخدم مقاييس عالمية فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى شركات التأمين وبالتالي فإنها بالضرورة محققة لشروط الصدق غير أن الباحث قامت بتعديل بعض عبارات الاستبانة وتوطينها حسب البيئة المدروسة فكان من الضروري إعادة إجراء مقياس الصدق والثبات تأكيداً لدقة المقياس المستخدم، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بالاستعانة بنخبة منتقاة من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم الإحصاء بقصد الإفادة من خزينهم المعرفي وخبرتهم، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وقد بلغ عدد المحكمين أربعة محكمين وهم الدكتورة يمن منصور، والدكتور شكيب بشماني والدكتورة يسيرة دريباتي والدكتورة راميا جبيلي. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للجزء الذي تنتمي له.

وتركزت توجيهات المحكمين على طول العبارات واحتوائها بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بإضافة بعض العبارات لبعض المحاور وحذفها من محاور أخرى واستناداً إلى التوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمون وصولاً للاستبانة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي للفقرات:

لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للفقرات يتم حساب معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل محور مع المتوسط الكلي للمحور الذي ينتمي له المقياس وهذا موضح في الجدول (6).

الجدول (6) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

المحور	المقياس	عدد البنود	معامل الارتباط Pearson Correlation	احتمال الدلالة Sig
النمو	النمو في حجم الاعمال	7	0.881	**0.000
العوامل	الحكومية	9	0.765	**0.000

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل متغير على حدة مع المتوسط الكلي للمحاور هي معاملات ثبات داخلي دالة إحصائياً (sig <0.05) وبهذا تأكد الباحث من صدق فقرات أداة البحث.

ثبات الأداة:

تفسر درجة المصداقية (Reliability) ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعتبر ضـــعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) فتعتبر ممتازة. وقد تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسـئلة الاسـتبانة باسـتخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ وذلك لأسـئلة كل محور على حدة، كما هو موضح في الجدول (7).

الجدول (7) معامل ألفا كرونباخ

المحور	المقياس	عدد البنود	ألفا كرونباخ	معامل الصدق الجذر التربيعي للثبات*100
النمو	النمو في حجم الاعمال	7	0.802	%89.55
العوامل	الحكومية	9	0.672	%81.98
الكلي			0.737	%85.76

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ عند جميع المحاور أكثر من (65%)، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها عند تحليل البيانات لتحقيق أهداف البحث وكذلك تم احتساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي للثبات.

وصف عينة البحث:

خصائص عينة البحث:

– شملت عينة البحث (12) من المديرين بنسبة 3للثقي44ق44ق4ق5ق541.70% من العينة، (55) رئيس قسم بنسبة 16.98% من العينة، (257) موظف إداري بنسبة 79.32% من العينة.

– شملت عينة البحث (25) من حملة شهادة الدراسات العليا بنسبة 4.32% من العينة، (234) من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 72.22% من العينة، (51) من حملة شهادة المعاهد المتوسطة بنسبة 15.74% من العينة، (14) من حملة الشهادة الثانوية فما دون بنسبة 7.72% من العينة.

– شـملت عينة البحث (76) من اختصـاص محاسـبة بنسـبة 23.46% من العينة، (81) اختصـاص ادارة اعمال بنسـبة 25% من العينة، (119) اختصـاص تأمين ومصـارف بنسـبة 36.73% من العينة، (14) اختصـاص احصـاء بنسـبة 4.32% من العينة، (8) اقتصـاد وتخطيط بنسـبة 2.47% من العينة، (26) اختصـاصـات أخرى بنسـبة 8.02% من العينة.

– شـملت عينة البحث (79) لديهم خبرة 5 سـنوات فما دون بنسـبة 24.38% من العينة، (112) لديهم خبرة من 5–10 سـنوات بنسـبة 34.57% من العينة، (65) لديهم خبرة من 10–15 سـنة بنسـبة 20.06% من العينة، (49) لديهم خبرة من 15–20 سنة بنسبة 15.12% من العينة، (19) لديهم خبرة أكثر من 20 سنة بنسبة 5.86% من العينة.

تحليل اجابات أفراد العينة:

محور النمو في حجم الأعمال:

يبين الجدول(8) الآتي إجابات محور النمو في حجم الأعمال والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول رقم (8): إجابات محور النمو في حجم الأعمال والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
إن نمو حجم أعمال الشركة عامل محفز على توسع أنشطتها التأمينية	العددي	1	10	71	192	50	3.86	0.71	موافق
	النسبي	0.3%	3.1%	21.9%	59.3%	15.4%			
إن نمو حجم أعمال الشركة عامل محفز على توسع أنشطتها الاستثمارية	العددي	0	8	98	160	58	3.83	0.74	موافق
	النسبي	0%	2.5%	30.2%	49.4%	17.9%			
إن نمو حجم أعمال الشركة عامل محفز للدخول في شراكات وتوسيع تداول أنشطتها داخل سوق التأمين وخارجه	العددي	0	8	103	179	34	3.74	0.67	موافق
	النسبي	0%	2.5%	31.8%	55.2%	10.5%			
استراتيجية شركتكم في زيادة حجم أعمالها تقوم على أساس استثمار الأقساط فور استلامها	العددي	1	8	121	145	49	3.72	0.76	موافق
	النسبي	0.3%	2.5%	37.3%	44.8%	15.1%			
استراتيجية شركتكم في زيادة حجم أعمالها تقوم على أساس حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة والأمان	العددي	3	11	108	158	44	3.71	0.78	موافق
	النسبي	0.9%	3.4%	33.3%	48.8%	13.6%			
تأخذ شركتكم بمبدأ التنويع في الاستثمارات لزيادة حجم الأعمال	العددي	11	36	79	151	47	3.58	0.98	موافق
	النسبي	3.4%	11.1%	24.4%	46.6%	14.5%			
يتم إعادة التأمين مع شركات أخرى لزيادة حجم الأعمال	العددي	4	31	48	188	53	3.79	0.87	موافق
	النسبي	1.2%	9.6%	14.8%	58.0%	16.4%			
المتوسط الكلي							3.75	0.54	موافق

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (8) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات عامل النمو في حجم الأعمال أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40–4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن نمو حجم أعمال الشركة عامل محفز على توسع أنشطتها التأمينية وبوزن نسبي(77.20%) وتوسع أنشطتها الاستثمارية وبوزن نسبي (76.60%) و للدخول في شراكات وتوسيع تداول أنشطتها داخل سوق التأمين وخارجه وبوزن نسبي(74.80%) كما ن هناك موافقة على أن استراتيجية الشركات في زيادة حجم أعمالها تقوم على أساس استثمار الأقساط فور استلامها وبوزن نسبي(74.40%) أو حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة والأمان وبوزن نسبي(74.20%)، كما أن هناك موافقة على أن الشركات تأخذ بمبدأ التنويع في الاستثمارات لزيادة حجم الأعمال وبوزن نسبي(71.60%) كما أن هناك موافقة على أن الشركات تقوم بإعادة التأمين مع شركات أخرى لزيادة حجم أعمالها وبوزن نسبي (75.80%) وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على عامل النمو في حجم الأعمال كأحد العوامل المؤثرة على عمل شركات التأمين وبوزن نسبي (75.00%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن عامل

النمو في حجم الأعمال يعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في قرار شركات التأمين لزيادة محفظة الشركة وتنوعها واستمرارها.

تحليل اجابات العوامل الحكومية المتمثلة بالقوانين والتشريعات المؤثرة في نمو أعمال شركات التأمين:

محور العوامل الحكومية: يبين الجدول (9) الآتي اجابات محور العوامل الحكومية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول (9) إجابات محور العوامل الحكومية المتمثلة بالقوانين والتشريعات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
تلتزم شركات التأمين بالأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع التأمين	العددي	7	14	91	162	50	3.72	0.85	موافق
	النسبي	2.2%	4.3%	28.1%	50.0%	15.4%			
تحتاج القوانين المتعلقة بقطاع التأمين إلى تحديث مستمر	العددي	3	20	71	191	39	3.75	0.78	موافق
	النسبي	0.9%	6.2%	21.9%	59.0%	12.0%			
تؤثر تشريعات التأمين على حجم الأقساط لشركات التأمين	العددي	3	23	63	183	52	3.80	0.83	موافق
	النسبي	0.9%	7.1%	19.4%	56.5%	16.0%			
يتم وضع قوانين التأمين بمنأى عن الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع	العددي	4	14	87	168	51	3.77	0.81	موافق
	النسبي	1.2%	4.3%	26.9%	51.9%	15.7%			
هناك تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين	العددي	11	33	59	158	63	3.71	1.00	موافق
	النسبي	3.4%	10.2%	18.2%	48.8%	19.4%			
يساهم نظام التأمين الحالي بزيادة الطلب على المنتجات التأمينية، وهذا بدورة يساهم في توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	4	28	67	170	55	3.75	0.88	موافق
	النسبي	1.2%	8.6%	20.7%	52.5%	17.0%			
هناك ضعف في تخطيط الحكومة باستمرار لتنمية قطاع التأمين	العددي	7	26	67	158	66	3.77	0.94	موافق
	النسبي	2.2%	8.0%	20.7%	48.8%	20.4%			
لا تعد آليات الحكومة في تسعير المنتجات التأمينية مناسبة ومنطقية ومحفزة لتوسع أنشطة شركات التأمين	العددي	12	30	69	148	65	3.69	1.01	موافق
	النسبي	3.7%	9.3%	21.3%	45.7%	20.1%			
الحكومة لا تمنح شركات التأمين إعفاءات ضريبية خاصة تشجع على توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	9	30	55	168	62	3.75	0.96	موافق
	النسبي	2.8%	9.3%	17.0%	51.9%	19.1%			
المتوسط الكلي							3.75	0.47	موافق

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (9) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات العوامل الحكومية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40–4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن شركات التأمين تلتزم بالأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع التأمين وبوزن نسبي(74.40%) كما أن هناك موافقة على أن القوانين المتعلقة بقطاع التأمين تحتاج إلى تحديث مستمر وبوزن نسبي (75.00%) وهناك موافقة على أن تشريعات التأمين تؤثر في حجم الأقساط لشركات التأمين وبوزن نسبي(76.00%) وأن قوانين التأمين يتم وضعها بمنأى عن الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع وبوزن نسبي(75.40%) وهناك موافقة على وجود تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين وبوزن نسبي(74.20%) كما أن هناك موافقة على أن نظام التأمين الحالي يساهم بزيادة الطلب على المنتجات التأمينية، وهذا بدورة يساهم في توسع أنشطة شركات التأمين وبوزن نسبي

(75.00%) كما أن هناك موافقة على أن الحكومة لا تخطط باستمرار لتنمية قطاع التأمين وبوزن نسبي(75.40%) وموافقة على أن آليات الحكومة في تسعير المنتجات التأمينية لا تعد مناسبة ومنطقية ومحفزة لتوسع أنشطة شركات التأمين وبوزن نسبي(73.80%) وأن الحكومة لا تمنح شركات التأمين إعفاءات ضريبية خاصة تشجع على توسع أنشطة شركات التأمين وبوزن نسبي(75.00%) وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على العوامل الحكومية كأحد العوامل الخارجية المؤثرة على قرار شركات التأمين وبوزن نسبي (75.00%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن على الحكومة أن تزيد من اهتمامها بهذا القطاع من خلال تشريعات مناسبة واعفاءات ضريبية و تحفيز العمل التأميني وفتح الآفاق أمام شركات التأمين للعمل على تنويع منتجاتها.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بعامل النمو في حجم الأعمال لشركات التأمين:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات تم استخدام اختبار One sample t.test لمقارنة متوسط الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (3) ويقابل (60%) من الاجابات ونوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار One sample t.test حول عامل النمو في حجم الأعمال

العامل	فرق المتوسطات	t.test	P-value	النتيجة
النمو في حجم الأعمال	0.75	24.98	**0	دال إحصائياً

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

من الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي:

بالنسبة لعامل النمو في حجم الأعمال: نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل النمو في حجم الأعمال على عمل شركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل النمو في حجم الأعمال على عمل شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبما أن الفرق موجب بالتالي متوسط الاجابات أعلى معنوياً من (3) وبنسبة بلغت 25.00%.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل الحكومية المتمثلة بالقوانين والتشريعات المؤثرة في نمو أعمال شركات التأمين العاملة في سورية:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات قام الباحث باختبار معنوية الانحدار بين المتغير التابع والمستقل، ونوضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): احصائيات الانحدار

Regression Statistics	
Multiple R	0.967868032
R Square	0.936768527
Adjusted R Square	0.936572156
Standard Error	0.162227391
Observations	324

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة.

من الجدول السابق نلاحظ أن Adjusted R Square=0.936 أي علاقة الانحدار قوية جدا بين العوامل الحكومية المتمثلة بالقوانين والتشريعات ونمو أعمال شركات التأمين أي أن العوامل الحكومية من تشريعات وقوانين تفسر ما مقداره 93 % من التغير في حجم الاعمال لهذه الشركات.

ولدراسة معنوية العلاقة يورد الباحث جدول ANOVA

الجدول رقم (12): اختبار ANOVA

ANOVA					
	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*
Regression	1	125.5461003	125.5461003	4770.400718	4.0929E-195
Residual	322	8.47430786	0.026317726		
Total	323	134.0204082			

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة.

حيث نلاحظ من الجدول (12) السابق أن قيمة sig المحسوبة أصغر من 0.05 وبالتالي نموذج الانحدار معنوي

ولصياغة معادلة الانحدار يورد الباحث الجدول التالي:

جدول رقم (13): تقدير معاملات الانحدار

	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	0.552828895	0.0395738	13.969583	5.36724E-35	0.4749731	0.6306847	0.4749731	0.6306847
العوامل الحكومية	0.704247558	0.0101964	69.068088	4.0929E-195	0.6841875	0.7243076	0.6841875	0.7243076

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة t start بلغت 69.68 وهي بالقيمة المطلقة أكبر من 2 وبالتالي العوامل الحكومية المتمثلة بالتشريعات والقوانين متغير معنوي، ويمكن صياغة معادلة الانحدار من بالاعتماد على الجدول السابق بالمعادلة التاليه:

$$Y=0.552828895 + 0.704247558\ x$$

حيث تمثل y المتغير التابع وهو النمو في حجم الأعمال، وتمثل x المتغير المســـتقل وهو العوامل الحكومية المتمثلة بالقوانين والتشريعات الناظمة لعمل شركات التأمين.

النتائج:

- وجد الباحث من خلال الدراسة أن هناك موافقة على أن نمو حجم أعمال الشركة عامل محفز على توسع أنشطتها التأمينية، وتوسع أنشطتها الاستثمارية للدخول في شراكات وتوسيع تداول أنشطتها داخل سوق التأمين وخارجه. كما وجد الباحث أن هناك موافقة على أن استراتيجية الشركات في زيادة حجم أعمالها تقوم على أساس استثمار الأقساط فور استلامها أو حجز مبلغ من الأقساط لتوفير السيولة.

- وجد الباحث من خلال الدراسة أن هناك موافقة على أن الشركات تأخذ بمبدأ التنويع في الاستثمارات لزيادة حجم الأعمال، وأن الشركات تقوم بإعادة التأمين مع شركات أخرى لزيادة حجم أعمالها، وتلتزم شركات التأمين بالأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع التأمين، إضافة لأن القوانين المتعلقة بقطاع التأمين تحتاج إلى تحديث مستمر.
- وجد الباحث أن تشريعات التأمين تؤثر على حجم الأقساط لشركات التأمين وأن قوانين التأمين يتم وضعها بمنأى عن الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع، وأن هناك موافقة على وجود تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين، وأن نظام التأمين الحالي يساهم بزيادة الطلب على المنتجات التأمينية، وهذا بدورة يساهم في توسع أنشطة شركات التأمين. على الرغم من أني النتائج أظهرت أن الحكومة لا تخطط باستمرار لتنمية قطاع التأمين وأن آليات تسعير المنتجات التأمينية لا تعد مناسبة ومنطقية ومحفزة لتوسع أنشطة شركات التأمين وأنه لا يتم منح شركات التأمين إعفاءات ضريبية خاصة تشجع على توسع أنشطة شركات التأمين.
- يؤثر عامل النمو في حجم الأعمال على عمل شركات التأمين حيث يعتبر عامل التوسع والنمو في حجم الأعمال من العوامل المهمة المؤثرة في قرار شركات التأمين لزيادة محفظة الشركة وتنوعها واستمرارها.
- تؤثر العوامل الحكومية على نمو أعمال شركات التأمين وبالتالي يجب أن تدرس العوامل الحكومية بشكل عميق من قبل شركات التأمين للحفاظ على موقعها من جهة واستمرار تقديم خدماتها من جهة أخرى.

التوصيات:

- ضرورة قيام شركات التامين بتوسيع أنشطتها الاستثمارية وتداول الأنشطة داخل سوق التامين حيث ان هذه الإجراءات تؤدي الى زيادة حجم اعمال الشركات.
- ضرورة تنويع الاستثمارات لدى شركات التامين، والقيام بعمليات إعادة التامين مع شركات أخرى لزيادة حجم الاعمال.
- ضرورة تحديث السياسات والقوانين المتعلقة بقطاع التامين بشكل مستمر، حيث ان التشريعات تؤثر على حجم الأقساط والاحتياطيات وتوسع أنشطة الشركات.
- ضرورة منح شركات التامين إعفاءات ضريبية تشجع على زيادة الاستثمارات وتوسع الأنشطة لدى شركات التامين.
- ضرورة تخفيف تبعية شركات التامين السورية لهيئة الاشراف على التامين من ناحية تحديد الحصص السوقية لعقود التامين الإلزامي كي تتاح الفرصة للمنافسة الأكبر بين هذه الشركات.

المراجع:

- المراجع العربية:

1. الخطيب، خالد (2011). الأسس النظرية والتنظيمية للتامين التقليدي بالجزائر. الجزائر: جامعة وهران.
2. زاهر، لانا. (2014) أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين. رسالة ماجستير غير منشورة. اللاذقية، سورية: جامعة تشرين.
3. ماء البارد، نور (2014). أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين .رسالة ماجستير غير منشورة .سورية : جامعة تشرين.
4. يوسف، على (2014). محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير غير منشورة. سورية: جامعة تشرين.

1. Bolsoar، M (2018). Decision Making In Insurance Companies Using Data Science. USA: The Boston Consulting Group.
2. Frees. E (2016). How the Insurance Industry Uses Analytics to Make decisions. USA: Wisconsin School of Business
3. Ouyanghb, H (2019). Make The Decision In Personal Insurance. China: Huanchong University of Science and Technology.